الاعوام ١٩٦٤ و١٩٧٠ و١٩٧٥؛ وهي اتفاقيات غطّت أوجه تعاون الجماعة الاوروبية مع اسرائيل في المجالات التجارية والزراعية والصناعية والمالية[٤٩]، حتى بلغت العلاقة الاسرائيلية بالجماعة الأوروبية مرتبة تالية مباشرة للعلاقات الأميركية ـ الاسرائيلية، من حيث ما تحققه لاسرائيل من مكاسب.

وبالاضافة الى الأهداف التي سعت اسرائيل الى تحقيقها، على الصعيد الاقتصادي، فانها حرصت على الابقاء على تأييد دول الجماعة لها في صراعها ضد العرب، وابقاء ساحة الرأي العام الأوروبي الغربي مغلقة على تصوراتها الخاصة بالقضية الفلسطينية، والحدّ من آثار المقاطعة العربية، سياسياً واقتصادياً، ومد جسور التعامل مع القوى الدولية ذات العلاقة الخاصة مع دول الجماعة، وخصوصاً في آسيا وافريقيا[٥٠].

أمّا مفهوم «السياسة الأوروبية المتوازنة»، فهو مفهوم يشير الى رغبة الجماعة في اعطائه لكل من العرب واسرائيل في آن، بحيث تسمح الجماعة لنفسها بالقول انها لم تحاب طرفاً على حساب الطرف الآخر[٥١].

وقد كان توقيع اتفاقية أيار (مايو) ١٩٧٥ بين الجماعة واسرائيل، عشية افتتاح الحوار العربي ـ الاوروبي، من أوضح أمثلة هذا التوجه الأوروبي. فتلك الاتفاقية، التي كادت ان تطيح بظاهرة الحوار قبل بدء نفاذها، عبّرت عن زيادة الالتزام الأوروبي تجاه اسرائيل، وكانت بمثابة الثمن لقبول الجانب الأوروبي باشتراك م.ت.ف. في الحوار ضمن الجانب العربي[٥٢].

ثمّ أكدت دول الجماعة الأوروبية التزامها بسياستها «المتوازنة» في مناسبات عديدة لاحقة، منها التصويت ضد قرار ادانة الصهيونية كحركة عنصرية، في الجمعية العامة (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٥)، على الرغم من مواقفها المعلنة عن رفض تغيير المعالم السكانية، والجغرافية، للأراضي المحتلة، منذ العام ١٩٦٧[٥٣]. وفي تاريخ أقرب، يواكب مرحلة الانتفاضة الفلسطينية، وعلى الرغم من ادانة الجماعة الاوروبية لسلوك اسرائيل تجاه المنتفضين في الاراضي المحتلة، كاجراءات الابعاد والاعتقال الاداري واعلانها عن ضرورة ضمان اسرائيل لحماية السكان المدنيين تحت الاحتلال وضمان حقوق الانسان عموماً في الارض المحتلة[٥٤]، لم تتخل الجماعة عمّا اعتبرته سياسة متوازنة. فعندما سمحت اسرائيل، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، للمزارعين الفلسطينيين في الضفة والقطاع المحتلين ببيع منتجاتهم لدول الجماعة الأوروبية مباشرة، خارج نطاق شركات التصدير الاسرائيلية، أسرع البرلمان الأوروبي باعطاء الموافقة، في الشهر عينه، على ثلاثة بروتوكولات تجارية مع اسرائيل، كان رفض التصديق عليها من قبل، وتمّ تعليل ذلك الاجراء، صراحة، بأنه يهدف الحفاظ على سياسة التوازن بين طرفي النزاع[٥٥].

وقد لقيت هذه السياسة اعتراضاً من الجانب العربي عموماً، ومن م.ت.ف. خصوصاً، وذلك على أساس أن مفهوم التوازن بين العرب واسرائيل لا ينسجم وحجم المصالح الاقتصادية، والأمنية، القائمة بين الدول العربية جميعاً والجماعة الاوروبية، مقارنة بتلك المصالح القائمة بين الجماعة واسرائيل[٥٦]. كما ان منطق التوازن الأوروبي يمضي الى حدّ «المساواة بين المعتدي والمعتدى عليه، بين المحتل والمحتلة أرضه، بين المغتصِب والمغتصَبة حقوقه»[٥٧].

كذلك أضرّ منطق التوازن ـ من وجهة النظر الفلسطينية ـ بقضية فلسطين بشكل مباشر. فعلى سبيل المثال، استغلت اسرائيل ابرامها للاتفاقية التجارية الاقتصادية مع الجماعة الأوروبية، العام ١٩٧٥ ، ومنعت سكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين من تصدير منتجاتهم الزراعية